كيف نخرج من أزمات الرأسمالية؟

أ. د. محمد بورباب

رئيس هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة لشمال المغرب

نوقشت قضية الخروج من الأزمة كثيرًا، وتباينت آراء المحللين بحسب تموقعهم من ضفتي المحيط الأطلسي، وكانت الإجراءات المتخذة تختلف بحسب وقت انتشار الأزمة.

إنه على عكس ما يذهب إليه اقتصاديون فرنسيون، بأن النموذج الرأسمالي الحالي مدار ذاتيًا والأزمة الحالية ليست سوى جزء من دورة دورية ستحل نفسها دون تدخل الدولة، فإن الديون السيادية في الغرب تجاوزت ٢٨٠ تريليون دولار أمريكي وتجاوزه للناتج الإجمالي الداخلي الخام PIB لمعظم الدول الغربية بكثير، أي بزيادة بلغت ١٥ تريليون دولار عام ٢٠٢٠، هذا الرقم يشكل ٣٦٥٪ من مجمل الناتج العالمي. لم يكن كوفيد ١٩ سبب الأزمة الاقتصادية، بل ربما سرّع أو فاقم بعض المشاكل في نظام مأزوم منذ أزمة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ المالية. الدواء الذي عولجت فيه الأزمة، حينذاك، ربما أطال عمر النظام إلا أنه لم يعالج المشكلة، وهذا يدل على حجم المشاكل الاقتصادية للدول الغربية وبقائها في دوامة من المشاكل لا حدود لها. فارتفاع الديون السيادية للدول الكبرى ومعظم الدول الأخرى هو نتيجة ارتفاع الديون الداخلي للمؤسسات والاقتراض الخارجي، المرتبط بنسب نمو لمعدلات متدنية حول العالم، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع المخاطر السياسية التي تؤثر على الاقتصاد، وانتشار الإرهاب، وتراجع نسبة ثقة الشعوب في الحكومات، وتأييد الشعوب الأوروبية لفكرة العودة إلى الدول ذات السيادة.

مواجهتها في الغرب

لمواجهة الأزمة الاقتصادية والصحية العنيفة الحالية التي تعصف بالاستقرار العالمي، والتي حذر منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مرارا، أعادت مجموعة العشرين في ٧ أبريل ٢٠٢١، تأكيد عزمها على دعم الاقتصاد، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي العالمي ومكافحة التفاوتات المتزايدة بين الدول، وتعهد بتجنب أي انسحاب سابق لأوانه من إجراءات الدعم القائمة.

وتخصيص قيمة ٦٥٠ مليار دولار أمريكي لتجاوز التفاوتات الاقتصادية بين الدول، ودعم التعبئة الشاملة لمواجهة أزمة الأدوات المالية للمنظمات الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف.

يأتي هذا الدعم ضمن سلاسل دعم الاقتصاديات المتذبذبة بعد أن فشلت سياسات معظم الدول الغربية ومعهم البنك الدولي في تجنيب المواطن الغربي، بمن فيهم مواطني بلدان –كانت تصنف بأنها غنية – حالة الفقر، بما يدل على فشل، وعن ضرورة البحث عن حل جذري للاقتصاد العالمي الحالي.

مناقشة الحلول الغربية

نوقشت قضية الخروج من الأزمة كثيراً، وتباينت آراء المحللين بحسب تموقعهم من ضفتي المحيط الأطلسي، وكانت الإجراءات المتخذة تختلف بحسب وقت انتشار الأزمة.

في إطار منهج تمويل الدول بالقروض، ثم إفراغها بعد ذلك في الجهاز البنكي، دعا العديد من الاقتصاديين المنظمات الأمريكية إلى تبني العديد من الوسائل، منها:

ممارسة رقابة أفضل على القطاع المالي وهو تنظيم على النمط الأوروبي وعلى النحو الذي أوصى به جورج هوبنر، الأستاذ في HEC في تقريره "أي رأسمالية للغد؟ الابتكار والتمويل "كمبادرات تهدف إلى ممارسة رقابة أكبر للدولة على القطاع المالي.

وإذا كان العديد من الاقتصاديين يعتبر أن تدخل الدولة غير أخلاقي لأنه من خلال إنقاذ المؤسسات التي تدار بشكل سيء من الإفلاس، فإننا نصل إلى أن فكرة اللا مسوؤلية ليست جادة وأن الدولة ودافعي الضرائب سيكونون دائما حاضرون للمساعدة، لتجنب عقوبة الإفلاس بسبب سوء الإدارة البنوك الخاصة.

ويوصي جورج هوبنر في تقريره بالسعي، في المقام الأول، إلى فهم المنتجات والخدمات المقدمة بشكل أفضل من قبل الأطراف المعنية. وهو يعتقد أن الفهم الأفضل سوف يسير جنبًا إلى جنب مع زيادة المساءلة.

وعلى نفس المنوال، يؤكد برنارد إيلي في كتابه "أصل الأزمة" (شباط /فبراير ٢٠٠٩)، أنه إذا لم يكن من الممكن توعية البنوك بالقوة، فعلى الأقل يمكن للسلطات السياسية والاحترازية أن تلعب التوازن لإعادة تركيز أنشطتها على موضوع الوساطة المالية وتسهيل الاستثمارات الإنمائية طويلة الأجل.

يمكن للحكومات أيضًا أن تصبح مساهمًا رئيسيًا في العديد من المؤسسات. على هذا النحو، يُطلب منهم لعب دور ناشط من أجل السماح للبنوك، دون الانتقاص من مسؤوليتها الائتمانية تجاه المساهمين الآخرين، بتوفير دوافع محددة في المشاريع الموجهة طويلة الأجل.

دور ناشط، دون وسيط من مسؤوليتهم وبالمثل، يؤكد (جوزيف ستيغليز) أن أحد الدروس العظيمة للأزمة المالية هو أن الدولة لها دور حاسم تلعبه في التنمية الاقتصادية، سواء في منع الأزمات أو في تنفيذ التدابير المناسبة التي تسمح بتجنب تضخيمها وتحويلها في الاكتئاب.

ولا يزال المراقبون يتجهون نحو أخلاقيات النظام المصرفي حيث لاحظوا المرونة القوية بشكل خاص التي أظهرتها بعض ما يسمى بالأنظمة "الأخلاقية" تجاه الأزمة المالية.

التنظيم يمنع التنظيم:

لكن أستاذ الاقتصاد في جامعة باريس (دوفين) التاسع، باسكال سالين، من نفس الرأي، وفي كتابه "العودة إلى الرأسمالية لتجنب الأزمات" (مارس ٢٠١٠)، يؤكد أن تدخل السلطات النقدية لم يؤد إلا إلى تضخيم الأزمة. وبحسبه، لم يكن هذا ليحدث لو تم تحديد أسعار الفائدة بحرية في الأسواق المالية دون تدخل تعسفي من قبل السلطات النقدية. ووفقًا له، فإن التنظيم يمنع التنظيم، وإلغاء التنظيم هو أفضل طريقة لجعل التنظيم الذاتي ممكنًا.

فمن اللحظة التي تتدخل فيها الدولة، نصبح في مجال الإكراه الذي يجعل من الممكن التعدي على الحقوق المشروعة للآخرين، ونتيجة لذلك، بدأ الجانب المعنوي والأخلاقي في الظهور في النقاشات المختلفة.

لكن وفي الواقع الممارس يوجد تراجع كبير لتأثير المؤسسات العالمية التي كان يفترض أن تنظّم الرأسمالية العالمية بفعل احتدام القومية والتنافس، ويبقى النظام الرأسمالي بهذا الحل يمشي بنفس أدواته في البحث عن حلول للأزمة المالية الممتدة منذ ٢٠٠٥–٢٠٠٨ إلى يومنا هذا، وعلى رأس هذه الأدوات "ضخ السيولة/الديون" في اقتصاديات الدول الشبه المفلسة، ثم تقوم هذه الأخيرة بضخها في الجهاز البنكي من أجل تمويل المؤسسات المالية والاقتصادية المختلفة، في غياب المراقبة الصارمة لعمل المؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى أن "ضخ السيولة/الديون" في اقتصاديات الدول الشبه المفلسة على النحو الذي اقترحه صندوق النقد الدولي، والذي حظي بتأييد قوي من قبل أعضاء اجتماع صندوق النقد الدولي داخل

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية IMFC . هو كالعادة، تحويل العلاقة في القطاع المالي ويحتاج بلا شك إلى تصحيح العلاقة المقلوبة في بناء الثروة، لأن المال السائب مال سهل يغري بالسرقة ولا تحتل الثروة الحقيقية فيه سوى حيّز هامشي يتقلص بمرور الزمن؛ فالبحث عن المال السهل في الديون قلب هرم الثروة ويكاد يعصف بالاقتصاد العالمي، حيث هرم الحصول على الثروة مقلوب ويقوم على مال الديون السهلة ولا تحتل الثروة الحقيقية فيه سوى حيز هامشي يتقلص بمرور الزمن، لكن النظام الرأسمالي لا يريد تصحيح نفسه، ويمشي في نفس منهج الدخول في دورة الاستدانة من أجل أداء الديون المتراكمة، والبحث عن المال السهل في الاكثار من الديون وقلب هرم الثروة.

كما أنه لا يريد تصحيح مساره بترك الربا وتطبيقاتها التي أدت إلى حالة كارثية يعيشها العالم الآن على المستوى الفردي؛ حيث انقسم الناس في عصرنا إلى دائن ومدين وأصبح معظم الأفراد غير قادرين على سداد الديون، وحتى القادرين منهم على السداد ليست فى مصلحتهم سداد القروض عند انخفاض أسعار العقار. أما على المستوى القومي والعالمي فيتجلى في إفلاس البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار. قبض التأمين من شركات التأمين جراء التأمين على السندات. إفلاس شركات التأمين. فتسعى المصارف إلى الإحجام عن الإقراض بعرقلته بشروط تصعب منحه. الأمر الذي يضغط على سيولة الشركات الصناعية وغيرها من الأنشطة الإنتاجية لإتمام أعمالها. وبعد ذلك تظهر بوادر كساد كبير. فتقوم الحكومات بزيادة سيولة السوق بضخ كميات هائلة لإنعاشه. لكن الاقتصاد يستمر فى الترنح تحت ضغط الديون بسبب الاستثمار في الديون وليس فى استثمارات حقيقية ملموسة. وأخيراً تجد الأسواق نفسها أمام احتمال انهيار اقتصادي عالمي.

وأدت تطبيقات الربا كذلك إلى تكديس ٨٢٪ من المال لصالح الفئة القليلة من الرأسماليين تتحكم في الاقتصاد العالمي، وتحاول المزيد من تجويع الشعوب وإفقارهم والسيطرة على ثرواتهم من خلال نشر الفوضى الخلاقة، وتحريك الاقتصاد بالحروب وغيرها من الوسائل اللا أخلاقية كي تستمر الآلة الرأسمالية في العمل، ومن الواضح لدى كل المتابعين الآن أن النظام الرأسمالي أصبح قرين نشر الحروب والمجاعات والانقلابات العسكرية في العالم الثالث. ففي هذا العالم المسمى بالثالث ينشر الغربيون الفوضى الخلاقة ويبتزون الدول النامية وينهبون أموالها علنا بوسائل ناعمة اقتصادية ودبلوماسية أو بانقلابات وحروب أهلية

أزمة إنسانية

أصبح من الواضح التشكيك في قدرة الرأسمالية على تنظيم المجتمعات البشرية، فالرأسمالية ترتبط ارتباطا عضويا بالفقر والمجاعات والحروب، ويتجه العالم إلى أزمة جوع غير مسبوقة، وترى الأمم المتحدة أن أزمة الجوع ستكون أشد من التقديرات السابقة خلال السنوات العشر المقبلة. وقد يصل عدد الذين يعانون من نقص التغذية في العالم بحلول ٢٠٣٠ إلى حوالي ٩٠٩ ملايين إنسان، في حين كانت التقديرات قبل جائحة كورونا تشير إلى حوالي ٨٤١ مليون إنسان، ومنذ عام ٢٠٠٠، قتلت الرأسمالية حوالي ١٠٠ مليون طفل. ومع ذلك، وفقًا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة، فان القضاء على الجوع في العالم لا يتطلب إلا حوالي ٣٠ مليار دولار فقط سنويًا. مقارنة مع الميزانية العسكرية الأمريكية الرسمية، التي تمثل ٤٠٪ من الإنفاق العسكري العالمي، والبالغة ٥٩٦ مليار دولار.

ويحصد الجوع الأرواح في الوقت الذي تزداد فيه فوائض الغذاء في العالم بنسب مرتفعة، وقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى اضطراب سلاسل توريد المواد الغذائية، والأنشطة الاقتصادية، وتقويض القدرة الشرائية للمستهلكين، وبحسب وكالة بلومبرغ للأنباء. وقد تميّزت سنة ٢٠٢٠ بانتفاضات من حركة Black Lives Matter في الولايات المتحدة الأميركية، إلى تحركات مناهضة للنيوليبرالية في فرنسا، إلى انتفاضات شعبية متأتية من أزمات اقتصادية أو سياسية كما في أندونيسيا، تايلاند، لبنان، العراق، إيران، جنوب أفريقيا، تشيلي، الأرجنتين، وبوليفيا.

كما أن النظام الرأسمالي لا يريد تصحيح مساره بترك وسائل مدمرة للاقتصاد والتي تستعملها الرأسمالية كأخذ ربح ما لا يضمن (بيع الإنسان ما لم يقبض وبيعه ما ليس عنده)، والمتاجرة في الديون أو بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين) وجشع مديري المؤسسات البنكية واستغلال نفوذهم للثراء الفاسد، التعدي والتقصير في الأمانة على مال الغير وودائع الناس، السرف والتبذير والبذخ في الإنفاق، واستحمار الناس ثم استغلال بشعٍ لثرواتهم وتركهم في المجاعات والنزاعات والحروب التي لا تنتهي خصوصا في إفريقيا وآسيا والعالم العربي،ثم التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة، الإفراط في الحرية الاقتصادية، استحواذ الدول العشرين على ٩٠٪ من الناتج الاقتصادي العالمي و ٨٪ من التجارة العالمية.

العالم عام ٢٠٣٠ .. رؤية وخطة المنتدى الاقتصادي العالمي

المنتدى الاقتصادي العالمي (اتحاد أكبر ١٠٠٠ شركة في العالم) ينشر فيلمًا عن توقعاته للعالم عام ٢٠٣٠ حسب خطتهم للتغيير العالمي العظيم. أول هذه التوقعات هو أنك لن تمتلك شيئًا، نعم لن تمتلك شيئًا هو نص توقعهم الأول. وهذا ما يفعلونه الآن عبر الإغلاقات المتكررة واغلاق المحلات التجارية الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلى إفلاس كثير من هذه المشاريع التجارية وبالتالي استيلاء الشركات الأكبر على حصتهم في السوق. ففي خلال هذه الفترة من الإغلاقات وبينما أفلست كثير من الشركات، إزدادت ثروة المليارديرات الكبار بما يزيد على أربعة تريليون دولار كما ورد من مصادر متعددة وعلى رأسها تقرير أوكسفام الصادر في ٢٥ يناير ٢٠٢١.

٨ نبوءات لشكل العالم عام ٢٠٣٠

المقطع يتحدث عن ٨ تنبؤات للمنتدى الاقتصادي العالمي عن الحياة في ٢٠٣٠ بدأها بالتنبؤ: أنك لن تمتلك شيئًا وستكون سعيداً، وهو نفس محتوى مقال (إيدا أوكن) الوزيرة السابقة للبيئة في الدانمارك وعضوة البرلمان الدانماركي ورئيسة لجنة البيئة والمناخ فيه. (إيدا أوكن) نشرت ذلك المقال بصفتها عضو مجلس المستقبل العالمي في المنتدى الاقتصادي العالمي. صدر المقطع والمقال في نفس الوقت تقريبًا في نوفمبر ٢٠١٦.

ملامح العالم عام ٢٠٣٠ التي ترسمها نخب الرأسمالية العالمية

بتأمل في أهم ٨ توقعات للعالم عام ٢٠٣٠ حسب رؤية المنتدى، تزداد وضوحا الأزمة الإنسانية التي يتسبب فيها جشع الرأسماليين، ويزداد وضوحا عدم قدرة الرأسمالية على تنظيم المجتمعات البشرية، وعودتهم إلى ديكتاتورية (ستالين ولينين) وخرافات (السفخوز والكلخوز):

إزالة الملكية الفردية، الاستئجار بدل التملك، الإلغاء التام للخصوصية، المراقبة التامة للأفراد ٢٤ ساعة ٧ أيام في الأسبوع، تكديس الناس في المدن وإخلاء الريف، المدن الذكية (السجون الذكية)، تقنين استخدام الأرض (مناطق ممنوعة على البشر)، إلغاء النقود والتحول للعملات الرقمية، إلغاء الأسرة وإضعاف سيطرتها على الأطفال، إلغاء التمايز الفردي والولاء للتقاليد الأسرية والقبلية والوطنية والعقائد الدينية، إغلاق الزراعة التقليدية، استبدال المنتجات الطبيعية بالبدائل الاصطناعية المنتجة في المصنع (اللحوم كمثال)، نقل التسوق والرعاية الصحية والتعليم إلى الإنترنت، استبدال العديد من الوظائف بالروبوتات واستخدام الرقائق المزروعة للتحكم في البشر من بعيد، إدخال راتب وطني متواضع للجميع، الاعتماد الكامل على السادة في توفير مقومات الحياة.

فعلا هذه وصفة الإقطاع والعبودية كسمة للنظام العالمي الجديد!!

وهذه الوصفة معناها عودة الإقطاع القديم لكن بصورة أشد قسوة حيث يصبح الناس عبيداً بالمعنى الحرفي للكلمة عند سادة يملكون كل الموارد وكل الأموال وكل البشر يعملون عندهم في مدن (ذكية) يتم فيها مراقبة تحركات الناس وسكناتهم على مدار الساعة دون توقف، ويتم تدوين سلوكيات الناس في سجلات عبر الذكاء الاصطناعي ثم يتم تصنيف الناس من خلال تلك السلوكيات ومجازاة المحسنين ومعاقبة المسيئين حسب وجهة النظر الحكومية. هذا النظام مطبق بطريقة شبه كاملة في الصين، ذلك النموذج الذي أقامته النخبة ليكون مثالاً يحتذي ليطبق عالميًا، وهم يستخدمون الوباء كغطاء وكسبب لنشر هذا النموذج في كل أنحاء العالم.

وفي النهاية سنخرج عبيداً لقلة من البشر تمتلك كل شيء ويكون أغلب الناس لا يملكون شيئًا كما يقول فيديو المنتدى الاقتصادي العالمي أو هكذا يخططون... ومن المحتمل أن هذه المجازفات غير المنطقية الحالية في قيادة الرأسمالية للبشرية ستقودنا إلى عمل انتحاري لا ريب فيه.

اقتراحات إسلامية للخروج من الأزمة

يقول المفكر الأمريكي (نعوم تشومسكي) : العَالَم مصمم على السقوط نحو العدم، وفعلا، لن يتحمل الكوكب طويلاً الشرور التي يلحقها به النظام الرأسمالي من خلال المنافسة الشاملة، والتي تفاقمت بسبب إدمان قلة منهم على الأرباح التي يحتفظون بها لأنفسهم والإبقاء على الظروف الشاذة للاقتصاد التي تعيشها البشرية حاليا؛ فأسباب الأزمة الاقتصادية العالمية واضحة للعيان، وهي وبدون استثناء ناتجة عن معاملات ووسائل تستعملها الرأسمالية وقد حرمها شرع الله، ومنها وسائل تتدارسها الآن الجامعات الدولية كبدائل، حيث يحول الاقتصاد الإسلامي دون ظهور أسباب الأزمة والظروف الشاذة التي تعيشها البشرية حاليا، بتحريمه المعاملات المالية والتي تكاد تفتك بمستقبل البشرية برمتها. ويملك آليات معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة والحفاظ على المكتسبات المادية للبشرية، ومن هذه الأدوات نذكر:

إزالة الربا

منع بيوع الغرر

تحريم الميسر

تحريم المتاجرة في الديون /بيع الديون

تحريم المضاربات الوهمية

تحويل العلاقة الحالية المقلوبة في القطاع المالي

عدم البحث عن المال السهل

فالفائدة الربوية على القروض والودائع، بصفتها المسؤول الأكبر عن الأزمات المالية العالمية، وذلك بتحريم الربا بأصنافها الستة: فالتعامل بالفوائد الربوية التي تجعل النقود تلد نقودا (ربا الديون، ربا القرض وربا البيع، ربا الرهون العقارية وتوريق الديون)، يركز المال في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع الواحد، ويحرم منه المجموع الكثير، وهذا خلل في توزيع المال، يقول الدكتور (شاخت) الألماني، مدير بنك الرايخ الألماني سابقًا في محاضرة ألقاها في سوريا في عام ١٩٥٣ : إنه بعملية رياضية (غير متناهية) يتضح أن جميع المال صائر إلى عدد قليل جداً من المرابين، ذلك أن الدائن المرابي يربح دائمًا في كل عملية، بينما المدين معرض للربح والخسارة، ومن ثم فإن المال كله في النهاية لا بد بالحساب الرياضي أن يصير إلى الذي يربح دائمًا. فمقاصد الشريعة في الأموال رواجها وهو: دوران المال بين أيدي أكثر من يمكن من الناس بوجه حق، وهو مقصد عظيم شرعي (مقاصد الشريعة لابن عاشور: ٤٧١).

قال تعالى: يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ* فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (البقرة: ٢٧٨-٢٧٩).

والفائدة الربوية هى أساس البلاء الأساسي في حدوث المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول الغنية والفقيرة على السواء، وإن المرابين استطاعوا أن يوصلوا البشرية إلى هذا المأزق وأن يتغلغلوا إلى الحد الذي جعل العامة لا يعلمون ولا يظنون أن هذا النظام خطر عليهم بسبب فرض سياسة التجهيل والتعتيم بعدم الحديث عن الربا وأضراره وهي كما قال أحدهم: إن القلة التي تستطيع فهم النظام مشغولة بتحقيق المزيد من الأرباح بينما العامة لم ولن يخطر على بالهم أن هذا النظام ضد مصالحهم.

قال تعالى: فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ(النور: ٦٣).

استخدام أدوات اقتصادية إسلامية فرضت نفسها في قواميس البنوك الغربية بديلا عن التعامل بالفائدة: كالمشاركة، والصكوك، والتكافل. وعدم إعطاء المال للمصارف (لأنها أصبحت وكراً للمضاربات الوهمية والفساد المالي) وبدل ذلك إعطائه للقطاعات المنتجة في الصناعة والفلاحة وغيرها، عن طريق

التمويل (الأصغر والأكبر) والمداينة، من خلال المؤسسات المصرفية التي يجب تحويلها لمؤسسات مشاركة في التنمية بديلا عن الاقتصار بالتعامل بالفائدة .

أما تحويل العلاقة الحالية المقلوبة في القطاع المالي ؛ حيث هرم الثروة مقلوب ويقوم على الديون ولا تحتل الثروة الحقيقية فيه سوى حيز هامشي يتقلص بمرور الزمن، وتحويل العلاقة الحالية المقلوبة في القطاع المالي، في رؤيته للمال : فالمال ليس إلا وسيلة لتحقيق سعادة البشر وليس هدفًا في حد ذاته .

وكذلك عدم البحث عن المال السهل ؛ كما في الديون وفي كل المعاملات التي حرمتها الشريعة الإسلامية والتي قلبت هرم الثروة وتكاد تعصف بالاقتصاد العالمي .

تحقيق المساهمة الاجتماعية الفعالة : لأن القطاع الربحي (التبادلي) يجب أن يرتبط بالقطاع غير الربحي (الخيري) ارتباطًا وثيقًا، والعمل بموارد التكافل الاجتماعي والعدالة التوزيعية، التي منها ما هو محدد المقادير كالخُمس والزكاة والعُشور والخراج والكفارات والفيء والغنائم والجزية وغيرها من مساهمات المسلمين، ومنها ما هو عام تتغير قيمته تبعًا لتطوع الأفراد واحتياجات المجتمع : ومثاله الصدقات والإنفاق في جميع المنافع المطلوبة للمجتمع، وما تفرضه احتياجات المجتمع من موارد إضافية تقوم الدولة باستثمارها وقروض تقترضها من المواطنين عند الضرورة بلا فوائد ؛ فالتركيز على ثنائية محورية (الربح المادي، الزكاة) يجعل عملية التنمية تستند على قطاعين أساسيين لا غنى عنهما في المجتمع وهما القطاع الربحي (التبادلي) والقطاع غير الربحي (الخيري) وهما بمثابة جناحي الطائر اللذان لا يمكن التحليق والاقلاع إلا بهما . كما أنها تصحح العلاقة المقلوبة التي تحول من خلالها القطاع المالي من تابع إلى متبوع وانقلب بناء الثروة بدوره فيها إلى هرم مقلوب يقوم على الديون ولا تحتل الثروة الحقيقية فيه سوى حيز هامشي يتقلص بمرور الزمن.

فرض الزكاة على المال يحقق هذا الهدف، قال تعالى : كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ (الحشر : ٧)، فإذا كان ١٪ من سكان الأرض يمتلكون أكثر من ٥٠٪ من ثرواتها... واستمر الوضع كما هو عليه سيمتلكون كل ثروات الأرض... سيصبح المال دُولة بين الأغنياء؛ يتداوله الأغنياء فقط فيما بينهم دون باقي مكونات المجتمع، وسيصيب الخلل كل المجتمعات بسبب اختلال توزيع الثروة فيها .

تشجيع إجراءات حماية الثروة اتخذتها الحكومات الغربية لحل الأزمة وهي من منهج الاقتصاد الإسلامي ولو لم تسمى باسمه، من خلال:

ضخ كميات مالية لإنقاذ السوق المالية، ضمان الودائع، كبح المضاربات الوهمية، وضع قيود على رواتب ومكافآت كبار المصرفيين، رقابة المؤسسات والأفراد، حماية الثروة في شموليتها الزراعية والحيوانية والتجارية والمعدنية والبحرية، تطبيق قانون الزكاة على الجميع لإرغام الناس على إدخال مالهم في الدورة الاقتصادية بشكل كامل وعدم مجاملة فئةً على حساب فئة مجتمعية، العمل بكل القواعد الاقتصادية الإسلامية التي تميزها عن النظريات الاقتصادية الوضعية من عدة أوجه:

من جهة العدالة: فعدالتها مطلقة لا تجُامل فئةً ولا تحُابي أحداً، وهذا وجه عظيم للإعجاز التشريعي في ميدان الاقتصاد من حيث شمولية رحمة التشريعات الإسلامية لكل مكونات المجتمع، فالمجتمعات الإنسانية تحيا في ظلال تعاليم خالقها حياة طيبة كطائر يطير بجناحين جناح البحث في الأرض عن الطيبات وجناح الإنفاق على فئات معوزة لم تستطع أن تشق طريقها في الحياة المادية، وهي فئات لا يمكن أن يرحمها إلا العيش في النظام الإسلامي، فبعد كل ما جربته الإنسانية من نظم اقتصادية، ها هي اليوم تكدس المال في يد حفنة من البشر لا تزيد نسبتها عن ١٪ مقابل حوالي ٨٠٪ من المحرومين من سكان الأرض.

ولأن النفقة في سبيل الله جزء لا يتجزأ من دين الرحمة: **وَمَاأَرۡسَلۡنَاكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَالَمِينَ** (الأنبياء: ١٠٧) فهو رحمة للعالمين، يشمل برّ الناس وفاجرهم، مؤمنهم وكافرهم، بل ويشمل الحيوانات والنبات، ففي الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(من لا يَرحم لا يُرحم)**، وهي الرحمة التي تشمل كل مكونات المجتمع البشري في نظام التشريع الرباني الذي أدى غيابه عن الأرض لكل هذه القسوة التي نراها وقد عمت أرجاء الأرض طولاً وعرضاً.

ومن جهة فلسفتها فهي حكيمة لا تقدم مفسدة ولا تغفل مصلحة راجحة على حساب مصلحة مرجوحة، ومن جهة دوامها فهي ثابتةٌ لا تتبدل ولا تتغير بتغير الزمان أو المكان، ومن جهة عموميتها فهي عامة صالحة لكل مجتمع وكل شعب، ومن جهة شمولها فهي غنيةٌ محيطةٌ لا تُغفل شيئًا، ومن جهة

فعاليتها فهي تلتزم الحدود العملية المفيدة الجائز البحث فيها دون مبالغة في تساؤلات غير مبررة بخلاف الاقتصاد الوضعي القائم في جزء كبير منه على الفروض الخيالية والسفسطة الجدلية.

ومن جهة أثرها فهي طريق السعادة ولا بد لمن امتثل أوامرها وتجنب نواهيها ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

يقول الدكتور روبرت كرين: إن الإسلام هو الحل الوحيد لمشاكل البشرية؛ فكيف ذلك؟

(روبرت كرين) هو رئيس جمعية هارفارد للقانون الدولي، ونائب مدير مجلس الامن القومي في البيت الأبيض سابقاً، ومؤسس مركز الحضارة والتجديد، وأحد كبار خبراء السياسيين في أمريكا، وكان أكبر مستشاري الرئيس السابق للولايات المتحدة ريتشارد نيكسون من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٨ في السياسة الخارجية، ولديه دكتوراه في القانون العام ودكتوراه في القانون الدولي والمقارن ويُتقن ٦ لغات.

الإسلام، كدين عالمي موحد للعديد من المجتمعات البشرية في ظل إمبراطورية روحية واحدة، بالرغم من أن له رؤيته الخاصة للحياة الاقتصادية، لكنها تحمل صفات الشمولية والاستقرار والاستدامة والتدرج والعدالة التي تنفع كل المجتمعات البشرية، ويعتمد هذا النموذج الإسلامي للحياة الاقتصادية على مبادئ الإسلام الثابتة، ويفتح أمام مختلف التطورات التكنولوجية والمؤسسية للأنظمة الاقتصادية الحديثة ويتكيف مع الخصائص المحلية والزمنية للمجتمعات البشرية.

لذلك هو يركز بشكل رئيسي على **الاستقرار**.

في الواقع، لا يمكن تحقيق النمو خارج المجال الاقتصادي الحقيقي الذي يدعو اليه الإسلام، وبالتالي، ففي الاقتصاد الإسلامي، وبالرغم من أنه يبدو عائقا أمام النمو لكنه يكون في الوقت نفسه عازل للصدمات الاقتصادية المستقبلية ومقلل من الآثار السلبية الدورية ويضمن مزيداً من الاستقرار للجهات الفاعلة الاقتصادية.

المراجع:

- G20 Finance Ministers and Central Bank Governors meet on Wednesday 7 April 2021: Link
- La finance islamique face à la crise: Link.
- العالم عام 2030.. رؤية وخطة المنتدى الاقتصادي العالمي: رابط.
- تقرير عن المؤتمر الدولي الثامن للإعجاز لمدينة تطوان والمالية الإسلامية بمدينة برشلونة: رابط.